اللقاء الأخير

١٤

.. واستمرت جلسات المحاكمة .

واستمر الدفاع فى مطالبه .. واستمرت المحكمة فى رفضها .

ومع كل تشدد كان يبديه الدفاع ، كانت اجراءات الأمن التى تحاصره تزداد تشددا .

ومع ازدياد حركة النشر فى الصحف العربية والعالمية عما يدور فى الجلسات السرية ، وصل تفتيش الدفاع إلى حد العصبية ، حتى أن أحد كبار المحامين من هيئة الدفاع ، قال لأحد رجال المخابرات مداعبا : (إن المحامين يضعون أجهزة تسجيل فى أماكن حساسة من أجسامهم) !

وقد كانت هناك اجتماعات أسبوعية تتم مساء الخميس أو السبت تحديدا ويحضر هذه الاجتماعات مع المحكمة بعض القادة من القوات المسلحة وكانت تتسرب بعض المعلومات التى تشير إلى أن المحكمة تريد الإسراع ... بأسرع ما يمكن ، تريد أن تفصل فى الدعوى وتصدر الحكم حتى أن عضو اليسار فى الدائرة كان طوال جلسات المحاكمة يقوم بتدوين أسباب الحكم (أثناء نظر الدعوى) . الأمر الذى اضطر محامى فؤاد الدواليبى (أحد المتهمين فى القضية) ، أن يطلب منه أن يتابع من القفص ما يفعله عضو الشمال ... وقد كان يمكن للمتهم ذلك بسبب قرب قفصه من منصة المحكمة .. ولضآلة حجم جسمه التى تمكنه من تسلق قضبان القفص الداخلى . وكان أمراً مثيرا ترتب عليه أن غرمت المحكمة المحامى أكثر من مرة مع آخرين !

□□

ووصل تعنت المحكمة إلى حد التدخل فى حق الدفاع فى المرافعة .

. وحدث أن كان الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامى يترافع وفجأة استوقفته المحكمة ... وقررت إنهاء مرافعته عند الحد الذى تراءى لها وبالطبع رفض المحامى .. بل ورفضت كل هيئة الدفاع .. فهذا الحق لا تملكه المحكمة خاصة أن المحامى كان يترافع فى صميم موضوع الدعوى ... بل فى صلبها وفى مادة اتهام رئيسية موجهة للمتهمين . وفى صرامة عسكرية شديدة كما لو كان المتحدث يلقى أمراً قتالياً فى ميدان ، قال رئيس المحكمة :

ـــ المحكمة تأمر الدفاع بالتوقف عند هذا الحد ..

وقال المحامى : إنه لا يسمح لأحد كائنا من كان أن يأمره بأمر يمنعه كمدافع عن أحد الخصوم فى الدعوى . وإننا كمدافعين لسنا جنوداً فى جماعة عسكرية .

وهاج الدفاع ... وانفعل ...

فرد رئيس المحكمة : إن هيئة الدفاع تحدث شوشرة فى القاعة ... وطلب من سكرتير المحكمة تسجيل ذلك !!

ووقف الدفاع .. وأصر على محو عبارة الشوشرة لأنه لا يجوز مخاطبة المحامى بمثل هذه العبارة من المحكمة التى يكن لها كل احترام . ولأن الاحترام هو أساس التنظيم القضائى بين المحكمة والدفاع .. ولأن الدفاع فى موقفه هو قاض واقف ولأنه لم يشوشر من حيث الواقع . لكنه أبدى ويبدى طلبات تخص المتهم .

وكان خالد قد وقف فى بداية الجلسة وطلب تنحية أحد المحامين المترافعين عنه والاكتفاء بالباقى ... ولم يعجب هذا رئيس المحكمة الذى حاول أن يسأل خالد ـــ بشكل يفهم منه أنه استجواب له ـــ عن أسباب ذلك ؟

فقال الدفاع الباقى عن خالد : إنها أسباب شخصية وليس للمحكمة أن تسأل .. وليس لها عموماً أن تتدخل فى العلاقة بين المتهم ومحاميه ، وإذا كان خالد لا يريد أن يفصح عن الأسباب الشخصية ، فتلك من إطلاقات حقوقه . ولا يقبل أى محاولة لاستدراج المتهم لكشف أسراره والتى قد تسىء للمتهم .. أو تسىء للمحامى الذى طلب تنحيه .

« نحن جميع المحامين نحفظ للجميع سره واحترامه ووقاره ، وحتى لا يفسر سلوكى أو سلوك المدافعين بالجلسة على أنه موافقة على مانرى أنه لا يمكن أن يوافق عليه » .

ووقف الأستاذ عبد الحليم رمضان يلتمس من المحكمة سماع باقى المرافعة وترفض المحكمة .. وتطلب من الأستاذ حافظ الختام محامى (فؤاد الدواليبى) أن يبدأ مرافعته ..

لكنه قال :

ـــ إنه له مواعيد حددتها له المحكمة ولا يقبل منه أن يترافع على أنقاض مرافعة زميل له !

قال رئيس المحكمة :

إن إصرار الأستاذ المحامى على أن يبدأ مرافعته فى المواعيد التى يقول عنها يعتبر خروجاً على قرار المحكمة وتأمر بتغريمه خمسين جنيها مع اخطار نقابة المحامين لاتخاذ اللازم قبله .

فقال الأستاذ حافظ الختام :

ـــ إنه لم يتراخ فى الدفاع .. وإنه جاهز بعد أن يكمل الأستاذ عبد الحليم رمضان مرافعته وإن كنت قد رتبت دفاعى على أساس استكمال دفاعه . وإن قرار المحكمة بجدولة الدفاع بالصورة التى قررتها .....

وقاطعه رئيس المحكمة :

ـــ المحكمة تمنع الأستاذ المحامى من الاسترسال ... وقد سبق التنبيه عليه لاستكمال مرافعته . وأن المحكمة تصر على المواعيد التى حددتها للمرافعة على أساس الانتهاء فى خلال أسبوعين كحد أقصى ... وقد أمرت المحكمة بتنحية الأستاذ/ حافظ الختام عن المرافعة عن موكله وندبت بدلا منه الأستاذ / محمد عبد المقصود !

ـــ ووقف المتهم ليقرر أنه أعاد توكيل الأستاذ حافظ الختام وأنه يتمسك به .

وبإصرار غريب رد رئيس المحكمة قائلا :

ـــ إن المحكمة تعيد تنحية المحامى عن المرافعة !

ويقف المتهم مرة أخرى ويطالب بمحاميه ، وترفض المحكمة ، ويتكرر الموقف مرة ثالثة وهنا يقف المحامى الذى انتدبته المحكمة ليعلن : أنه لا يجوز له الحضور كمنتدب مع متهم يتمسك بمحاميه الموكل .. وأنه لا يجوز أبداً إجبار متهم على أن يقبل محامياً عنه ويرفض آخر .. وأن هذا ليس حق المحكمة .

ولا يجد رئيس المحكمة مفرا سوى أن يطلب من عبد الحليم رمضان أن يكمل دفاعه ... !!

كان المحامى الذى انتدبته المحكمة هو أحد رجال القضاء العسكريين سابقاً ... وكان الموقف الذى اتخذه كفيلا بإقناع المحكمة أن الدفاع وحدة واحدة وأنه يمكن أن ينسحب المحامون كما سبق لهم أن فعلوا ...

□□

كان الانسحاب الأول بسبب تلفظ المحكمة بعبارات عدها الدفاع اعتداء على أحد المحامين .. وكان ذلك بعد أن تعنتت المحكمة مع المحامين ورفضت الاستجابة لطلباتهم ...

يومها تم اثبات اعتراض المحامين فى محضر الجلسة ... وإثبات انسحابهم كذلك .. وفيما بعد ثبت أن محضر الجلسات قد جاء خاليا من مثل هذا الأمر ... وغيره الكثير ....

توجهنا يومها إلى قصر عابدين بالأرواب السوداء وتقابل معنا السيد / اسماعيل سرهنك أحد أمناء رئاسة الجمهورية .. كان الغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية تنبيه رئيس الجمهورية الجديد والذى قال إنه يبدأ عهداً جديداً ، لما يحدث فى المحكمة العسكرية والآثار السياسية والإعلامية المترتبة على شكل المحاكمة وما يجرى فيها .

وكان لى شرف أن سجلت فى سجل رياسة الجمهورية نيابة عن هيئة الدفاع هذه العبارة :

« بصفتكم ضابطا مصدقاً فى الدعوى فإن ما يجرى فى المحكمة العسكرية العليا فى القضية رقم ٨١/٧ يسىء للقضاء ويسىء لمصر .. ولا نريد أن يقال عن مصر ما تقوله أجهزة الإعلام عن إيران من أن المحاكمات تجرى سرية وبلا دفاع ... وأن أحكام الاعدام تصدر بالجملة .... »

وقيل وقتها إن رئيس الجمهورية قد رفض مقابلة المحامين حتى لا يتدخل فى القضاء !! وصدر شبه بيان بهذا المعنى نشر فى الصحف ،مما اضطر هيئة الدفاع إلى عقد مؤتمر صحفى عالمى فى اليوم التالى مباشرة ، تلى فيه بيان صادر عن هيئة الدفاع يشرح ظروف المحاكمة . وأسباب الانسحاب والغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية . وفيما بعد قبض على عبد الحليم رمضان المحامى وكاد أن يتم القبض على جزء كبير من هيئة الدفاع بعد انتهاء المحاكمة بأيام بسبب هذا المؤتمر !

وكان الانسحاب الثانى بعد إصرار النيابة على إبداء مرافعتها فى ذات جلسة سماع الشهود ورفض طلبات الدفاع فى استدعاء شهود نفى !

□□

واستمرت جلسات المحاكمة .

. وكان لازماً الرد على ما قاله المفتى من أنه لا يجوز تكفير الحاكم .. لأنه هو الذى يقيم الحد ...

وتساءل الدفاع وقتها : إذا كان الحاكم هو الذى يقيم الحد فإنه لا يمكن أن يقيم الحد على نفسه .. وإن أعمال المسلم هى التى تكفره لأن أحداً لا يستطيع أن يكفر أحداً .. وبالتالى يحق للمسلم الذى قتل الحاكم لخروج الأخير بأعماله عن دائرة الإسلام . فإنه يباح للقاتل ذلك لأنه بذلك يكون قد أزال المنكر ... ويكون قد أدى واجبا عليه . وإذا جحد أحد ما جاء فى كتاب الله فقد كفر ..... وإذا كان الأصل أن لا يكفر الحاكم إلا أهل الحل والعقد فى المجتمع الإسلامى الكامل كما حدث مع على بن أبى طالب ، فإن هناك أكثر من دليل على ردة الحاكم منها جعله اليهود أولياء له .. وصلحه مع إسرائيل واستهزاؤه برجال الدين واستهزاؤه من طلب المسلمين الحكم بما أنزل الله وقوله أنه لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة ... إلخ .

وقلنا إن هناك فتوى فى ١٤ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٩٤٤ ميلادية) وقيل إجابة لسؤال عن المعاملة ما بين المسلمين واليهود .. ولقد أجابت الفتوى وقتها بأن المسلم يكون مرتدا وتنطبق عليه كل الآثار المترتبة على ارتداده بما فيها التفريق بينه وبين زوجته .

وإن على كل مسلم أن يخرج على الحاكم الكافر عملا بالحديث الشريف من رأى منكم منكراً ... إنه فرض عين ..

صحيح نصح بعض الفقهاء بالصبر على الحاكم إلا إذا ظهر كفر بواح وأصبح لكل مسلم فرض عين . ولكن الخروج على الحاكم يصح وبالسيف ، فأبو بكر عندما قال إن أسأت قومونى فقد كان يخاطب عامة المسلمين وهو نفس ماحدث بعد ذلك من عمر بن الخطاب عندما خاطبه الأعرابى : لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا .

لقد قال أبو حنيفة : إنه لا يستطيع أحد أن يكفر أحدا ، لكن أعمال المسلم هى التى تكفره ، لأن

الإمام وهو محصن يجوز لأى فرد أن يقتله ، لأنه إن فعل ذلك فإنه يكون قد أزال المنكر وأدى واجباً عليه .

□□

وبينما الصراع محتدم على هذا النحو بين الدفاع والمحكمة ، كانت أجهزة الإعلام الرسمية تواصل مهمتها فى تشويه صورة المتهمين .. فكتب أنيس منصور رئيس تحرير مجلة (اكتوبر) فى شهر فبراير ١٩٨٢ : إن مصر ستحتفل فى شهر ابريل ١٩٨٢ بمناسبتين .. الأولى هى تنفيذ حكم الاعدام فى قتلة السادات .. والثانية هى الاحتفال باستلام باقى سيناء من اسرائيل ... وكان هذا الذى قيل وقتها كشفا عن تحديد مسبق بموعد الأحكام ... ووقف الدفاع يطلب محاسبة أنيس منصور على ما ارتكبه فى حق العدالة من محاولته التأثير فيها بما قال ... وأمرت المحكمة بإحالة الموضوع للنائب العام للتحقيق ... لكن لم يحقق أبدا مع أنيس منصور على ما قاله ، وكان قرار المحكمة هروبا من الاستجابة لطلب الدفاع باستدعاء أنيس منصور لسؤاله عن مصدر معلوماته عن الحكم الذى قال أنه سيصدر فى الدعوى .

وفيما بعد ثبت أن ما قاله الكاتب هو الحقيقة فلقد أعدم خالد وزملاؤه بالفعل قبل عشرة أيام من الانسحاب الإسرائيلى عن باقى سيناء !

فى ذات الوقت كتب موسى صبرى فى مجلة آخر ساعة عن خالد وزملائه .. وقال عن الواقعة إنها « الجريمة العاهرة » !! ولم يكن مقبولًا منه أن يقول ذلك !

ولم تكن الواقعة أبداً جريمة عاهرة ... على الأقل من وجهة نظر المحامين الذين يترافعون فى الدعوى ... ، وقمت ومجموعة من الزملاء بكتابة عريضة جنحة مباشرة ضد موسى صبرى .

وحال دون رفعها أمران : أن خالد وعبد الحميد رفضا أن يرد على موسى صبرى ... وتطور أحداث المحاكمة وايقاعها السريع .. والسريع جداً الذى أخذنا لدرجة أن استمرت المرافعات إلى وقت متأخر ليلًا .. وكل يوم تقريباً .. فضلًا عن أنه كان يلزم طلب رفع الحصانة عن موسى صبرى باعتباره عضوا بمجلس الشورى !

□□

وأثناء نظر الدعوى توفى الأستاذ عبد العزيز الشوربجى المحامى ... وتحولت جنازته إلى مظاهرة كبرى ... وكان مستحيلا على هيئة الدفاع أن تحضر جلسات المحاكمة ... وأنابت محاميا عنها ليثبت فى محضر الجلسة وفاة المرحوم / عبد العزيز الشوربجى المحامى وقدمت المحكمة عزاءها لممثل هيئة الدفاع .. لكن فى اليوم التالى فوجئت هيئة الدفاع أن المحكمة أصدرت قرارابتغريم أربعة محامين كل منهم خمسين جنيهاً ، وكان ثلاثة منهم قد سبق تغريمهم وهم عبد الحليم رمضان ، حافظ الختام وشوقى خالد . وأضيف لهم هذه المرة محمد رزق المحامى المنتدب من نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة .

وترافع الأستاذ / عبد الحليم عن الغرامة المحكوم عليه بها وكانت فرصة لأن يدفع بعدم دستورية النص

الوارد فى قانون الإجراءات بجواز تقديم المحامى المترافع ... وطلب تمكينه من رفع دعوى بعدم دستورية هذا النص ... وأصدرت المحكمة قرارها بعد ثلاث ساعات من المرافعة باقالته وحده من الغرامة ، وطلبت أنا من جانبى أيضاً توكيله فى المرافعة عنى لأن المحكمة لم تقيلنى من الغرامة ... وبدأ المحامى يتكلم ... وقبل أن يدخل فى موضوع المرافعة أصدرت المحكمة قرارها بإقالتى من الغرامة ... تداركت امكانية أن تتكرر المرافعة فأقالت المحامين الباقيين كذلك من الغرامة .

واستمرت جلسات المحاكمة .

وبعد أن أثبت الدفاع أن السادات لم يصب برصاص المتهمين ، طالب بإعادة التحقيق فى الواقعة ، لكشف الجناة الآخرين .

ورفضت المحكمة الاستجابة للطلب .

وقال الدفاع :

ـــ إن القضاء لا ينبغى أن يتأثر بشخص المجنى عليه وضرب مثلا بقضية مقتل المستشار الخازندار والقبض على قتلته وإحالتهم لمحكمة الجنايات . وقتها تصور الشعب أن القضاء سيفتك بهؤلاء القتلة . ولكن القضاء المصرى العظيم حقق الدعوى فى نزاهة وحكم بقضاء هو فى سجل الشرف لقضاة مصر ...

« وإذا كان المجنى عليه فى هذه القضية هو قائدكم الأعلى ولكم فى بعض الجرحى والمصابين أصدقاء أو زملاء سلاح إلا أننا واثقون أنكم على نفس القواعد ستسيرون فأنتم أفضل خلف لخير سلف .» ..

« المهم أن القضية لا يمكن الحكم فيها حكما صحيحاً صائباً بعيداً عن الملابسات والظروف التى أحاطت بالمتهمين الذين من بينهم الضابط والطبيب والمهندس والطالب » .

□□

وفى جلسة ١٣ /٢/ ١٩٨٢ وقعت مفاجأة لا بأس بها .. كشف المتهم صلاح بيومى عن اثنين من الموجودين داخل القاعة « قاعة المحكمة » وقال إنهما من الذين قاموا بتعذيبه ... وحاول الاثنان أن يختفيا . وكان لى شرف اقتيادهما للمنصة التى سألتهما عن اسميهما وقال الأول إن اسمه عبد العظيم فرج ، والثانى أحمد سعيد محمد من المخابرات الحربية !

وأحالتهما النيابة للتحقيق بعد أن أمرت بإخراجهما من الجلسة غير مقبوض عليهما ... وفيما بعد تبين أنه لم يتم أى تحقيق ... بل لم يتم إثبات الإجراء بمحضر الجلسة .. لدرجة أننا فكرنا أن يتطوع أحد أعضاء هيئة الدفاع ليوجه إتهاما للمحكمة بالتزوير فى محاضر الجلسات .. التزوير بالترك .. لكن حال دون ذلك تطور جديد !

□□

كان قد تم الاتفاق بين هيئة الدفاع على أن يتم تقديم طلب للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى

تنازع الاختصاص بين المحكمة العسكرية ومحكمة أمن الدولة العليا . خاصة بعد أن ثبت أن ذات المتهمين بما فيهم المتهمون الأربعة جرت إحالتهم عن ذات التهم بقرار نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن دولة عليا طوارىء ...

وكان مجرد قبول الطلب من المحكمة الدستورية العليا طبقاً لقانونها أن توقف كلتا الجهتين القضائيتين أى إجراء قضائى .

وجاء الأستاذ عبد الحليم رمضان بما يفيد أن المحكمة الدستورية قد قبلت طلب تنازع الاختصاص .. وطلب وقف السير فى الدعوى ...

وقال المدعى العام العسكرى : إن القضاء العسكرى هو وحده الذى يحدد الاختصاص .

ورد الدفاع بأن ذلك ليس صحيحاً . وأن المادة التى يستند اليها الدفاع وهى المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قد قضى بعدم دستوريتها .. وأننا لسنا بصدد تحديد اختصاص .. إنما نحن بصدد تنازع فى الاختصاص . ولقد رفضت المحكمة أن تضم محاضر تحقيقات نيابة أمن الدولة والتى أجرتها مع المتهمين للقضية الماثلة ! .

وقررت المحكمة عدم قبول الطلب والاستمرار فى المرافعة وأخذ الدفاع فرصته للتداول ثم تحدث ممثله أمام المحكمة من جديد فقال :

ـ إن هيئة الدفاع ترى بعد إعلان هذا القرار أنه يطوى اخلالا باليمين القانونية للقضاة العسكريين المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من قانون الأحكام العسكرية . فيما نصت عليه « أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون » . لأن فى القرار الذى أصدرته المحكمة تعديا على أحكام قانون المحكمة الدستورية فيما نص عليه من اختصاصها دون غيرها فى ولاية الحكم فى مسائل تنازع الاختصاص كافة عملا بالمادتين ٢٥ ، ٣١ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية والتى اعتبرت الدعاوى المقدم فى شأنها طلب التنازع موقوفة من وقت تقديم الطلب . فضلا عن تكوين الواقعة للجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بالمادة ١٢٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ والتى نصت على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين . ومنها دون شك قانون المحكمة الدستورية العليا .

« وترى هيئة الدفاع أن هذا الإخلال والتجاوز لحدود القانون يكون غدراً وخطأ مهنيا جسيماً من المحكمة يبرر للمتهمين الحق فى مخاصمة المحكمة فى أشخاص قضاتها وفقاً لأحكام القانون لعدم اطمئنان المتهمين ومدافعيهم إلى هيئتها الموقرة بعد ارتكاب هذه الجريمة المبينة الوصف فى مادة العقوبات بحقوقهم فضلًا عن الأسباب الأخرى التى ستبدى فى صحيفة التقرير بالمخاصمة أمام الجهة القضائية المختصة »

وأضاف الدفاع :

ـ لقد تقدم دفاع المتهمين إلى إدارة المدعى العام العسكرى والنيابة العسكرية بطلب التصريح بانتقال موثق من الشهر العقارى للسجن الحربى لتوثيق عقود وكالات رسمية من المتهمين لمدافعيهم ولم تبت إدارة

المدعي العام العسكرى فى هذه الطلبات حتى الآن ، الأمر الذى يبرر للمتهمين حقاً فى مخاصمة المتسببين عن تعطيل توثيق هذه الوكالات طبقاً لأحكام القانون . لأنه لا يجوز فى أى شريعة أو قانون أن يحال بين المحبوسين احتياطياً واستعمال حقوقهم القانونية فى توكيل من يشاءون من محامين أو غير محامين »

ـــ وانتهى ممثل هيئة الدفاع إلى التماس الأمر فوراً لموثق الشهر العقارى بدخول السجن الحربى لتوثيق الوكالات لاجراءات المخاصمة أو ما يراه المتهمون . مع تأجيل نظر الدعوى لاتخاذ إجراءات المخاصمة بمجرد صدور هذه التوكيلات . وأن هذا دفع ودفاع جوهرى لا يجوز مصادرته بأى وسيلة ... وذلك دون اخلال بحق المتهمين والمدافعين فى اتخاذ الموقف المناسب بعد اعلان قرار المحكمة فى هذا الطلب الجوهرى وهو متعلق بصلاحيتها فى نظر الدعوى . وبعد أن أفصح المتهمون بلسان دفاعهم عن وجود هذه الأسباب المبررة للمخاصمة التى تنعقد ولاية الحكم فيها لمحكمة أخرى فى خصومة بين أشخاص القضاة وأشخاص المتهمين بما يؤدى إلى عدم توافر أسباب الحيدة فى نظر الدعوى قبل الحكم فى قضية المخاصمة ..

وسألت المحكمة : هل يعنى هذا انسحابا للمحامين ؟!

فقال الدفاع :

ـــ واضح مما قلناه أن ذلك لا يعنى انسحابا من المدافعين . وإنما يعنى إصراراً وتصميما على السير بالدعوى فى قنواتها القانونية وعدم الانحراف بها إلى غير الطريق القانونى الذى يلتزمه المدافعون من مبتدأ تحملهم أمانة وشرف الدفاع عن هؤلاء الأبطال !

□□

وأصدرت المحكمة قراراً بنسخ صورة من محضر الجلسة .. وإحالة الأستاذ عبد الحليم رمضان إلى النيابة العسكرية للتحقيق معه . بتهمة اعتدائه على المحكمة !!

ونادى رئيس المحكمة على الحرس ... ورفع الجلسة ... وتكهرب الموقف !

سحب بعض أفراد الحراسة أسلحتهم وجعلوها فى وضع الضرب .. ورفض بعض الضباط القبض على المحامى ... أو مجرد الاقتراب منه .. بل دخلوا إلى غرفة المداولة لمحاولة إثناء رئيس المحكمة عن قراره .. وزاد انفعال المحامين بالموقف ... ورفضوا إخلاء القاعة والتوجه إلى المكان المخصص لهم بناء على طلب قائد الحرس ... ووقع أكثر من اشتباك .. وفى دقائق قليلة كان قد صدر خطاب مكتوب من العقيد محمود عبد القادر موجها لإدارة المدعى العام العسكرى الذى كان قد سبق وغادر المحكمة الى مكتبه . وتضمن الخطاب :

« مرفق طيه السيد عبد الحليم رمضان المتهم بالاعتداء على المحكمة بجلسة اليوم ١/٣/ ١٩٨٢ تحت الحراسة اللازمة للتحقيق معه ... وجرد المحامى من لقبه .. وأصبح متهما ... وأصبح طى خطاب !! وكان أمراً مضحكاً ومبكياً فى ذات الوقت ...

وحاول الدفاع الدخول لغرفة المداولة لاقناع المحكمة بأن يشمل قرارها بالقبض على المحامى القبض على باقى المحامين ، لأن المحامى فى حديثه ، وكما عبر صراحة لم يكن يتحدث إلا باسم هيئة الدفاع .. ولكن كان ذلك مستحيلا .

وقدم لواء قائد الشرطة العسكرية ليصطحب المحامى ولينفذ قرار المحكمة .. وتدخلت بعد أن اتفق على تصعيد الموقف ليتم القبض على كل المحامين ... وحدث تشابك بالأيدى ... ورفعت الأسلحة لولا تدخل أحد أفراد الحراسة لحمايتى ..

وتم اصطحاب المحامى ومعه محامون رفضت الحراسة أن يستقلوا معه ذات العربة المدججة بالسلاح .. ورافق العربة عربات أخرى بحراس أكثر عدداً منعاً من هروب المتهم الخطير !!

□□

عدنا إلى قاعة الجلسة ... ووقف أكبر المحامين سناً وكان الأستاذ / اسماعيل النجار ــ ليقول للمحكمة :

« باسم كل زملائى المحامين ونيابة عنهم أقول .... إن الأستاذ / عبد الحليم كان يتحدث باسمنا جميعاً وهذا قاطع من العبارات التى قالها ... ومن اسلوب هيئة الدفاع من بداية المحاكمة من أن حديث أى محام إنما يتم باسم كل هيئة الدفاع .... وإذا كانت الهيئة الموقرة قد رأت أن ما حدث يشكل جريمة فإننا نلتمس مع كل التقدير والاحترام أن تصحح المحكمة خطأها وأن تأمر بالقبض على كل هيئة الدفاع الماثلة بجلسة اليوم ... وإن أمكن ، من تغيب منهم أيضا ولا أظن أنهم سيخالفون ...

وسألت المحكمة المحامين :

هل تنسحبون ..... ؟

فقال الدفاع :

ــ إننا قلنا قبل ذلك إننا لا ننسحب ... والدعوى قانوناً تعتبر موقوفة !

.ووجه رئيس المحكمة طلباً لدفاع المتهم العاشر الذى كان عليه الدور فى المرافعة أن يبدأ ..

فقال المحامى : الدعوى موقوفة ولا أستطيع أن أترافع !

وأعقبه المحامى الموكل عن المتهم الذى يليه ... وهكذا ....فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل نظر الدعوى لجلسة ٣/٣/ ١٩٨٢ أى تأجيل الدعوى لمدة ٤٨ ساعة !

□□

توجهت هيئة الدفاع لإدارة المدعى العام العسكرى لحضور التحقيق مع زميلهم ... ورفض دخول المحامين ...

وتوجه المحامون إلى النقابة العامة .. ولم يكن هناك إلا المجلس المعين .. لكن استمر تواجد المحامين فيها ... وأصدروا من هناك بياناً وزع على الصحفيين !

□□

لم يبدأ التحقيق مع عبد الحليم رمضان إلا فى العاشرة مساء أى بعد حوالى ١٢ ساعة من القبض عليه ... وأصدرت النيابة فى الثانية عشرة بعد منتصف الليل قرارهابالإفراج عنه بكفالة ... وتحديد جلسة ٣/٣/ ١٩٨٢ لمحاكمته عسكريا . أى فى ذات تاريخ الجلسة الجديدة .

وفى مساء نفس اليوم ١/٣/ ١٩٨٢ حضرت السيدة الفاضلة والدة خالد لتطمئن على المحامين !! وأثناء انصرافها من النقابة صدمتها دراجة بخارية ... وأخذ قائد الدراجة يبكى بعد أن أصابته شبه هيستريا بعد أن علم أن من صدمها هى أم خالد الاسلامبولى !

فى مساء نفس اليوم ... وفى اليوم التالى وطوال النهار والمساء كان يمارس ضغط عنيف من قبل القائمين على أمر السجن الحربى ... والمخابرات العسكرية .. وأعضاء النيابة على المتهمين لاستبدال المحامين .. وبالذات محامو المتهمين الأربعة . نفس ما حدث فى أثناء انسحاب المحامين السابق . ورفض المتهمون .. وتمسكوا بمحاميهم ... فى المرة الأولى كان هناك انسحاب وتمسك المتهمون .. وفى هذه المرة لم يكن هناك انسحاب وكان التمسك أشد وأكثر إصراراً .

□□

اجتمع مجلس النقابة الفرعية لمحامى القاهرة فى ٢/٣/ ١٩٨٢ وصدر عن الاجتماع بيان أرسل إلى المحكمة .. إلى وزير الدفاع .. وإلى وزير العدل وإلى رئيس الجمهورية يدين تصرف المحكمة مع المحامين ... ويؤكد حق المحامين فى استخدام الأسلوب الذى يرونه ... واستنكروا القبض على المحامى ... وانتهى البيان إلى تكليف المحامين باستكمال واجبهم القانونى ... مثلما حدث فى المرة الأولى للانسحاب .

□□

وجاء ٣/٣ /١٩٨١ ...

انقسمت هيئة الدفاع إلى فريقين ...

ـــ فريق توجه للمحكمة العسكرية التى تحاكم عبد الحليم رمضان ، وكان هذا الفريق مع محامين آخرين قد وصل أفراده إلى ١٠٧ محامين ...

ـــ وفريق ثان توجه لمقر المحكمة العسكرية التى تحاكم المتهمين لحضور جلسة المحكمة ... وكنت مع الفريق الثانى .

فوجئنا بحراسة مشددة .. دبابات .. ومصفحات .. وجنود مدججين بأسلحة ... وتمت احاطتنا

جميعاً .. وكنا حوالى سبعة ... وأبعدنا عن بوابة المعسكر لمسافة كافية .... وأصبحنا وسط دائرة يحوطها جنود يشهرون أسلحتهم ...

وقيل لنا : ممنوع دخولكم .. إلا بإذن من المدعى العام العسكرى ... وتوجه محام إلى هناك ... ولم يحضر ...

وفجأة قدمت أربع سيارات عسكرية فيات .. بكل سيارة كان يجلس فى الخلف محام .. وبجانب السائق حارس بمدفعه الرشاش ...، لم توقف العربات بالبوابة كالمعتاد .. وسمح لها بالدخول مباشرة إلى حيث قاعة المحكمة ...

واحتج المحامون ... وتقدم أحد الضباط .. وقال إنه يحمل أمراً من المحكمة بإطلاق النار واستعمال القوة قبلنا إذا لم ننصرف من أمام المنطقة العسكرية ...

وتوجه أحدنا إلى مكتب المحامى العام لشرق القاهرة لإثبات الحالة .. ورفض المحامى العام أن يفعل شيئاً .. قال إن ذلك يخرج عن حدود اختصاصه .

وتوجه محام آخر إلى قسم شرطة مدينة نصر ليحرر محضراً لكن قيل له « مستحيل .. ليست لنا علاقة بالقوات المسلحة » .

واستمر وقوفنا ... وبعد أقل من ساعتين كانت العربات التى دخلت بالمحامين الأربعة قد عادت .... وأيقنا أن مهمتهم قد انتهت .... وازداد التحرش بنا ... وقررنا جميعا التوجه لمكتب النائب العام لإبلاغه بالواقعة .. وجرى تحقيق تولاه المستشار حلمى خليفة رئيس المكتب الفنى والنائب العام المساعد !

فى مساء نفس اليوم تسربت لنا تفاصيل ما حدث فى جلسة هذا الصباح .. وعرفنا أن المتهمين رفضوا بضراوة حضور المحامين الأربعة الذين انتدبتهم المحكمة للدفاع عن ٢٤ متهماً بعد أن كانت ترفض من قبل حضور محام واحد مع أكثر من متهم بحجة التعارض .

وخاطب المتهمون ضمائر المحامين الأربعة ... وتمسك كل متهم باسم محاميه الموكل والمترافع عنه .

وأقتيد المتهمون بعد الاعتداء عليهم داخل القاعة وبحضور هيئة المحكمة الموقرة إلى خارج القاعة .... ووضع كل متهم فى عربة مصفحة مقيد اليدين والقدمين معصوب العينين ...

واستمر دفاع كل محام عشر دقائق من ورقة مكتوبة بالآلة الكاتبة !!

وقبل أن ينتهوا كانت إذاعة القاهرة قد أذاعت فى العاشرة صباحا خبراً يتضمن أن المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت قرارها بحجز الدعوى للحكم لجلسة ٦/٣/ ١٩٨٢ !!

□□

أن تحجز الدعوى للحكم فى يوم ٣/٣/ ١٩٨٢ ويحدد للنطق بالحكم جلسة ٦/٣/ ١٩٨٢ فإن الفترة المتاحة للمحكمة لا تتعدى ٤٨ ساعة !!

وعقدت هيئة الدفاع اجتماعاً بنقابة المحامين .. وحاصرنا الصحفيون ليسألونا ماذا سنفعل ...

فى اليوم التالى كان علىّ أن أقوم بتنفيذ ما استقرت عليه هيئة الدفاع ... أن أتقدم للمحكمة العسكرية بطلب فتح باب مرافعة ... وكان علىّ أن أتوجه بعد ظهر نفس اليوم إلى مقر المحاكم العسكرية بالعباسية لأقدم هذا الطلب ... تطوع أحد الأصدقاء من المحامين ليكون معى ... (الأستاذ / أحمد عوض المحامى) . ووصلنا هناك حوالى السابعة مساء ... ورفض سكرتير الجلسة قبول الطلب ... رفض الاستلام إلا بتأشيرة اللواء سمير فاضل رئيس المحكمة شخصياً ... والتقيت برئيس المحكمة ... ومعه أعضاء الهيئة الموقرة ... وقبل أن أتكلم سألنى كيف استطعت الدخول إلى المنطقة العسكرية فى هذا الوقت من الليل ؟! ... أنت رجل مدنى .. وأجبته أنى دخلت فى حماية القضاء العسكرى . حمايتكم ... وشرحت له مهمتى ... ورفض بعد مناقشة طويلة ــ فى جدوى هذا الطلب ــ أن يتسلمه شخصيا أو أن يأمر باستلامه !

شرحت ما يوجبه قانون المرافعات فى هذه المسألة .. للخصم أن يتقدم بأى أوراق .. وللمحكمة أن لا تستجيب ...

سأل : ما علاقة قانون المرافعات ؟

قلت : أنتم أعلم منا بالقانون ... وقانون المرافعات يكمل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالأحوال التى لم يرد فيها نص .. وأن اجراءات مخاصمة القضاة الجنائيين ليس منصوصاً عليها فى قانون الإجراءات ورغم هذا فإن النص المطبق هو قانون المرافعات .

قال : أعلم ... لكن لن أستلم .

قلت : لكنك لا تستطيع أن ترفض !

قال : لا . أستطيع !

قلت : لا تستلم أنت ... فليستلم سكرتير الجلسة .. ثم مزق أنت الطلب ... فقط يوقع لى بالاستلام .

قال : نحن وراءنا عمل ... أرجوك انصرف أفضل !

قلت : أريد أن يستريح ضميرى !

قال : لقد فعلت ما عليك !

وطلبت أن أنتظر .. حتى يخلو الرئيس لنفسه وربما بعد مداولة يقبل الطلب ... كان ظنى أنه يمكن أن يتصل الرجل بأى جهة ويسألها فى الإجراء .. وقد يجد نصيحة منها بقبوله .

فقال : أنت حر ... ونحن لسنا مسئولين عن وجودك فى هذا الوقت فى منطقة عسكرية !

ولكنى انتظرت بالفعل أكثر من ساعة ... وأرسل لى سكرتير الجلسة .. وتصورت أنه سيأمره باستلام الطلب ... لكن السكرتير عاد ليقول إن القرار نهائى ... لن تتسلم المحكمة أية أوراق !

وغادرنا المنطقة العسكرية ... بعد أن استوقفتنا البوابة التى سبق لها أن سمحت بدخولنا ... وأشهر السلاح فى وجهينا ... لكن كان هناك بين الحراس من جعل المسألة تمر بعد أن عرف بشخصياتنا وعرف أنى زميل قديم فى الجيش !

عدنا لنقابة المحامين ... تجمعت قيادات عديدة من الأحزاب السياسية وحزبى العمل والتجمع ، وبعض القوى المستقلة من الناصريين والوفديين . واستمر النقاش فيما يجب أن يتبع ... وكان قد تم إرسال صورة من طلب فتح باب المرافعة مشفوعاً بمذكرة إلى السيد الضابط المصدق : رئيس الجمهورية .

وفى صباح الجمعة ٥/٣/ ١٩٨٢ كان علىّ أن أكمل المهمة ... ومعى مجموعة من المحامين ... أن أسلم طلب فتح باب المرافعة فى أى جهة عسكرية .. ولتكن السرية ٢٨ شرطة عسكرية المختصة عسكرياً بكل اجراءات التقاضى العسكرية ... وحاولوا فى سرية الشرطة أن يفعلوا شيئاً .. وتم الاتصال بمدير إدارة القضاء العسكرى بمنزله ... وبمسئولين فى وزارة الدفاع ... وأحالونا إلى السرية الخامسة شرطة بعابدين .. للتوصل إلى منزل رئيس المحكمة لتقديم الطلب إليه فى منزله ... لكن لم تكن النيات الطيبة وحدها تكفى ... وفشلنا ... وفى آخر النهار تجمع عدد آخر من هيئة الدفاع ... وتوجهنا إلى قسم مدينة نصر لمجرد فتح محضر بإثبات حالة !

وفى القسم كاد أن يقع أكثر من اشتباك . وتم الاتصال بمديرية الأمن .. وبمنزل الوزير بواسطة قائد قطاع شرق القاهرة .. وقيل بصراحة : .. إنه لا دخل لنا !

□□

وجاء يوم ٦/٣/ ١٩٨٢ .. يوم النطق بالحكم ... وتوجه بعض الزملاء على أمل حضور المحكمة .. وحضور اجراءات النطق بالحكم ... تصوروا أن المحكمة ستنطق بالحكم فى جلسة علنية ... لكن الذين توجهوا إلى المحكمة ما كادوا يتعدون نفق صلاح سالم (على بعد أكثر من ٣ كيلو من منطقة الجبل الأحمر وحيث موقع المحكمة) حتى فوجئوا بإذاعة الحكم فى موجز أنباء العاشرة صباحا وكان يقضى بإعدام الخمسة الأول ! .

أما كيف تمت جلسة النطق بالحكم .. فكانت كالتالى :

سأل المتهمون عن المحامين ... وقيل لهم إنهم انسحبوا .. ورفض المتهمون أن يتم سماع الحكم فى حضورهم ... كانوا قد علقوا لافتات حمراء ... عليها آيات قرآنية ... وعلقوا على صدورهم الأحكام التى توقعوها لأنفسهم ... وأنهم شهداء ... وحاول أحدهم أن يلقى بيانا باللغة الانجليزية إلى الصحفيين الذين حضروا ... ومنع بالقوة .

وتم قطع الكهرباء عن قاعة المحكمة حتى يستحيل تصوير الجلسة بالفيديو وتم اقتياد المتهمين بعد تكبيلهم إلى خارج قاعة المحكمة ... وتم تعصيب عيونهم ... ووضع كل متهم بمصفحة ... وعقد رئيس المحكمة جلسةالنطق بالحكم فى ردهة خارج القاعة بحجة أن الكهرباء يستحيل عودتها ونطق بأحكامه .... وأسدل الستار على دوره ...

وفيما بعد .. فى أول يونيو ١٩٨٢ كان عضو اليمين قد أحيل للتقاعد لأنه قيل إنه أظهر تعاطفا مع المتهمين أثناء التداول .. وفى أول يوليو أحيل الدكتور اللواء رئيس المحكمة الى المعاش .. وحل مكانه (كرئيس لفرع المحاكم العسكرية) عضو اليسار .

□□

وبدأ مشوار جديد للدفاع .. وانتشر المحامون فى أماكن مختلفة . كان هناك من توجه لاستلام صورة من أسباب الحكم .. قيل له : تعال هات ورقة وقلما وانقل ما تريد من الأسباب .. وتحت الحراسة .. فى مقر إدارة المدعى العام العسكرى !

ولجأنا إلى القضاء الإدارى ... لنطلب الحكم بالزام إدارة المدعى العام العسكرى .. وإدارة القضاء العسكرى .. ووزير العدل .. ورئيس الجمهورية وكل مسئول عن المحاكم العسكرية بتسليم المحامين صورة من الحكم !

وكان هناك من يتولى الاتصال بالسياسيين وزعماء الأحزاب وتم ..الاتصال بالمهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل والأستاذ / خالد محى الدين رئيس حزب التجمع وغيرهما وتصورنا أن ثمة جسراً يمكن أن يكون ممدوداً بينهم وبين الرئيس الجديد للحيلولة دون أن يصدق على الحكم ... أو لإقناعه بإعادة المحاكمة مرة ثانية أمام محكمة تحقق العدل للمتهمين .. وكانت الردود التى تصلنا كهيئة دفاع تدعو للاطمئنان إلى أن فوجئنا بأنه تم التصديق على الحكم يوم السبت ٢٠/٣/ ١٩٨٢ والرئيس فى طريقه للخارج ... وقيل إن التصديق تم فى مطار القاهرة !

وبدأ حساب مدة الخمسة عشر يوماً التى يتعين خلالها تقديم التماس بإعادة النظر لرئيس الجمهورية ...

وتم تداول الدعوى فى مجلس الدولة ... وكان المؤمل أن تستجيب المحكمة للطلب وأن تأمر بتمكين هيئة الدفاع من لقاء المتهمين بالسجن الحربى للتفاهم معهم حول أسباب الالتماس ... وحاول محامو الحكومة تعطيل نظر الدعوى !

وكنا قد تقدمنا فى أول ابريل أنا والأستاذ عبد الحليم رمضان بطلب الى المدعى العام العسكرى يتضمن الرغبة فى :

١ – تسليم هيئة الدفاع صورة من أسباب الحكم .. وصورة من التقرير المرفوع لرئيس الجمهورية بالتصديق على الحكم[1] مع استعدادنا لدفع الرسوم .

٢ – التصريح بزيارة موكلينا المحكوم عليهم بالإعدام .

٣ – التصريح لمأمورى الشهر العقارى لدخول السجن الحربى لتوثيق توكيلات للمحامين .

---

(١) كانت قد تضاربت المعلومات بخصوص مذكرة التصديق المعدة بمعرفة القضاء العسكرى عن الحكم .. كانت هناك معلومة تسربت أن المذكرة انتهت إلى طلب إلغاء الحكم لبطلان فى الاجراءات . ومعلومة ثانية أن الحكم قد جرى التصديق عليه دون مذكرة ... أو بعد رفع المذكرة منه .

وصدر الحكم فى اليوم السابق على انتهاء مدة الخمسة عشر يوماً ... وتوجهت لإعلانه مع المحضر المختص وتنفيذه باستلام أسباب الحكم ومدوناته .. ومذكرة التصديق ... ورفض المختصون استلام الاعلان ... وبالتالى استحال التنفيذ .[٢] .

وفى اليوم الأخير ... توجهنا ثانية وفى مواعيد العمل الرسمية ... للإعلان ولتنفيذ الحكم ومعى المحضر المختص ... واستلم نائب المدعى العام العسكرى الإعلان ... ورفض تنفيذ ما جاء فيه ... وأثبت المحضر ذلك !

□□

وفى أثناء حضورنا بمجلس الدولة فى دعوى أخرى كان قد أقامها الأستاذ عبد الحليم رمضان الالزام رئيس الجمهورية بتمكين الأستاذ / أحمد شوقى الاسلامبولى المحامى والد خالد من زيارة ابنه فى السجن الحربى أو زيارة خالد له فى سجن بور سعيد أو أى سجن آخر يكون قد أودع فيه[٣] فى أثناء ذلك تساءلنا لماذا لا نحاول أن نزور خالد وزملاءه ... ماذا سنخسر لو حاولنا وفشلنا ... وقررنا أن نتوجه للسجن الحربى ولنحاول ... وفى طريقنا اشترينا بعض الجاتوهات لهم .

وصلنا السجن .. سئلنا عن تصريح المدعى العام العسكرى ... وقبلها بيوم أو يومين كان قد رفض ... وبعد نقاش بسيط استخدمنا فيه مخاطبة القلوب والضمائر ... وعلاقتى القديمة بالجيش سمح لنا[٤] . على أن نقابلهم الخمسة واحداً واحداً ...

اصطحبنا أحد الضباط إلى أحد عنابر السجن ... تسلموا منا علبة الجاتوه .. وضعوها على منضدة .. بعد أقل من خمس دقائق جاء خالد ... ابتسامة غامرة تملأ وجهه ... راحة غريبة تبدوعلى سحنته ... تعطر بالمسك ... احتضننا واحداً واحداً ... وقبلنا أكثر من قبلة ... ضحكاته تملأ أركان القاعة ... لفت نظره العلبة الموجودة على المائدة تحت النافذة ... ضحك ... نحن مازلنا صائمين .. لماذا ؟ وقد برأكم الحكم من قتل من كانوا مع السادات .. لنقابل الله ونحن صيام !

شرح له الأستاذ / عبد الحليم مضمون الطعن ... والحكم الخاص بوالده ... أكد خالد أنه استشهد من ٦ أكتوبر ١٩٨١ ... وأنه ينتظر نفاذ أمر الله ... المهم مصر ... البلد ... لماذا كل هذا التعب وهذا الجهد وهذا الالتماس ... ووجدت نفسى أبكى ... وطالعت وجه زملائى فوجدت الدموع قد انسابت ... وخالد يحاول أن يخفف عنا !!

---

(٢) الدعوى رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٦ قضائية .

(٣) تم نقل والد خالد إلى سجن بور سعيد قبل فترة قصيرة من صدور الحكم على خالد .

(٤) الأستاذان عبد الحليم رمضان وعبد الحميد نايل المحاميان وأنا .

جاء أحد الأفراد .... فتح العلبة وطلب أن نتذوق بعض قطع الجاتوه خشية أن يكون قد وضع فيها شيء !!

وفجأة ... طلب المسئول عن السجن إنهاء الزيارة ... وتمسكت بإصرار بألا أخرج من المكان إلا لو قابلت موكلي ... عبد الحميد واشترطوا أن يتم اللقاء سريعاً ... ووافقت ... وحاولوا أن يأخذوا خالد قبل حضور عبد الحميد ... لكن خالد تمسك بالبقاء ... وتمسكنا نحن كذلك .

وجاء عبد الحميد ... كان أكثر اشراقاً ... ابتسامة عريضة واعتصرني في أحضانه وشفتاه تمسح وجهي ... وتعانق مع خالد ... وضحكا .. كانا طفلين صغيرين بريئين يلتقيان بعد طوال غياب فاستبد بهما الفرح .

ولم تخرج كلمات عبد الحميد عن كلمات خالد التي سبق أن قالها ... بل تطابقت الحروف ... « المهم مصر » !!

وأمسك الالتماس الذي كانت معي صورته ... وقلبه ... وسأل لماذا كل هذا الجهد ... هل أستأهل كل هذا ... لقد أتعبناكم معنا ... وتقدم الحراس ... وأنهوا اللقاء ... وهمس عبد الحميد في أذني بوصيته .... وأن لا تموت أبداً قضيتهم !! .

وفي الطريق ... على طول الطريق كدنا أن نصدم بأكثر من سيارة وعبد الحليم رمضان يقود عربته الصغيرة .. كانت الدموع في العيون تحجب عنا الطريق ![٥] .

وصلتنا بصورة ما بعض صفحات من أسباب الحكم من ... واستكملنا الباقي من الزملاء الذين تطوعوا وقبلوا أن ينقلوا فقط الجزء من الأسباب التي تتعلق بموكليهم وتحت الحراسة في حجرة خلفية بحديقة مبنى إدارة المدعي العام العسكري ...

انقطعت عن كل شيء إلا حضور جلسات مجلس الدولة المغلقة بحكم الأسباب ... خمسة عشر يوماً متصلة بالمكتب وزملاء المكتب يشاركونني بعد حضور الجلسات استخدام صفحات من المراجع الفقهية القانونية والدينية ... ومجموعات القفص وتجميع لكل ماقيل في أثناء المحاكمة !

وفي الليلة الأخيرة تجمعنا جميعاً (أسرة المكتب)[٦] حول كتبة النسخ ... تملى عليهم وهم يكتبون ... وفي الخامسة من صباح اليوم الأخير في ميعاد الالتماس كما نرتب الصفحات ... وقدمت الالتماس قبل نصف ساعة من انتهاء الموعد الرسمي .

وارتاحت النفس بعض الشيء ... ربما كان هناك أمل .. مجرد أمل ولو واحد في الألف ... في المليون أن يستجاب للطعن ... ماذا يمنع من المحاولة . ربما .. !

□□

---

(٥) أنظر رسالة خالد من داخل السجن للمدعي العام العسكري ــ الوثائق .

(٦) الأساتذة/ رفعت سويلم والسيد/ عثمان وأحمد عزت .

وكنت قد أرسلت خطابا للرئيس تسلمه منى لتوصيله الدكتور / محمد حلمى مراد الذى شرفنى بالحضور بنفسه إلى مكتبى ... وقلت فى الرسالة ما تصورت أنه يمكن أن يأتى بنتيجة ... ولم تكن الرسالة الوحيدة كانت هناك رسائل أخرى عديدة... بعضها من قادة الثورة (ثورة يوليو القدامى) ... وبعضها من الشخصيات العامة ... وعلق عليها فيما بعد رئيس الجمهورية فى خطاب عيد العمال فى أول مايو ١٩٨٢[٧] .

صحيح كنت أصغر من أن أخاطب رئيس الجمهورية ... لكنى قلت ماذا يمنع ؟.. ألست مواطناً مصرياً ؟ وما العيب ؟.. وماذا سيصيبنى ؟.. وهل يمكن أن يصيبنى ما أصاب عبد الحميد وخالد ؟

وكانت هذه المحاولات ضرورية قبل أن ينفذ الحكم ، وينتهى كل شىء تماماً !

□□

كثيرون للأسف من الشعب المصرى لم يعلموا بتاريخ تنفيذ الحكم .. بل لم يعلموا أن الحكم قد جرى تنفيذه أساساً ...

وتنفيذ الحكم لم ينشر إلا فى طبعة أولى من جريدة الجمهورية .. ولم يجرؤ أن يشير إليه إلا كاتب واحد فى جريدة الأهرام ، وربما صدفة .. فلقد كتب الأستاذ / أحمد بهجت فى جريدة الأهرام فى طبعتها الأولى فى بابه صندوق الدنيا موضوعا بعنوان الشهداء ... وفى الطبعة الثانية تم رفع الموضوع ووضع مقالة قديمة مكانه ...

وانتشرت الشائعات ...

قال البعض إن خالد قد هرب إلى خارج مصر ومعه زملاؤه .. وقال البعض إن إحدى الدول العربية طلبتهم كجزء من صفقة ... وقال البعض إنهم ليسوا المتهمين الحقيقيين ولذلك هربوا وسئلت فى ذلك ، فى أكثر من مناسبة .

وقلت إن الذين يرددون ذلك إنما يقصدون قتل روح النضال لدى الشعب المصرى ... الذين يرددون ذلك يقولون إن سليمان الحلبى ليس مصريا ... وابراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى مجنون ... الخ .

الذين يقولون ذلك يريدون أن يشعروا المواطن المصرى أنه لا يستطيع أن يفعل شيئا ... وإن من يفعل فيجب أن يكون بأوامر من دولة ما ... أو محمياً من جهاز ما ... ومن يقل ذلك يريد أن يشوه صورة المصريين جميعاً لا صورة خالد وعبد الحميد وعطا وحسين .. أشرف ظاهرة مصرية فى الربع الأخير من القرن العشرين .

وفى ٨٢/٤/١٢ رفض رئيس الجمهورية الطعون ....

---

(٧) انظر صورة الرسالة فى الوثائق

وفى ١٩٨٢/٤/١٣ أصدرت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة حكمها فى الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٦ ق بإلغاء قرار اعتقال الأستاذ / أحمد شوقى الاسلامبولى (والد خالد) .

وفى اليوم التالى ١٤/٤/ ١٩٨٢ وضعت الصيغة التنفيذية على الحكم لتنفيذه ... وليتمكن والد خالد من لقاء ابنه ... وعلى تصور أن يتم التنفيذ فى نفس اليوم ... أو فى اليوم الذى يليه دون مماطلة من الحكومة .. أو إشكال فى التنفيذ من قضايا الحكومة .

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٤/٤/ ١٩٨٢ وفى مكتبى فوجئت برنين التليفون ... رفعت السماعة . كان على الطرف الآخر واحد يجهش بالبكاء ... تصورت أنها مداعبة سخيفة وكنت مشغولاً بموضوع هام . فأغلقت السماعة .

عاد رنين التليفون وإذ بالأستاذ / عبد الحليم رمضان يعاتبنى أنى أغلقت فى وجهه السماعة .. وفهمت لماذا يبكى ... ودون أن أكمل الحوار معه ... كنت أقطع الطريق من شارع شريف (مكتبى)إلى منزله عدواً ... لم أنتظر المصعد لينقلنى للدور الخامس من المبنى العتيق ...

وفتح الباب .. كان خلفه والدة خالد .... وأجلستنى فى أول مقعد ... ، كانت متماسكة بشكل يدعو للدهشة .. ودخلت حيث وجدت بعض الزملاء قد تجمعوا ... كان قد ورد خطاب من فرع الشرطة العسكرية ينبه على المحامين بالحضور إلى إدارة المدعى العام العسكرى بناء على الطلب المقدم منهم[٨] فى ٧/٤/ ١٩٨٢ .

كان الاخطار قد ورد ضمن مظروف أميرى يحمل رقم س /١/٨٢/٣٧ فى العاشرة مساء .

ولم يكن الاخطار يحدد ساعة أو تاريخ حضور لمقر إدارة المدعى العام العسكرى ...

وقلت رأيى من واقع خبرة سابقة بالقضاء العسكرى .. إن هذا الخطاب يعنى أنه تم تنفيذ الحكم فى آخر ضوء فى خالد وحسين على أساس أن قرار الاتهام قد أوردهما كعسكريين وهو نفس ما تضمنه الحكم ، ولأن الاعدام شنقاً فى الباقى لابد أنه يجرى فى ذات الساعة .

وتوافد المحامون ووالدة خالد تشارك فى تقديم الشاى لهم ... وتمسح عنهم دموعهم ... واتفق على اجراءين ..

الأول : إعداد إشكال لتنفيذ الحكم ... لمجرد تعطيل تنفيذ الحكم[٩]

الثانى : أن أتوجه أنا لإدارة المدعى العام العسكرى للتأكد من أن الحكم لم ينفذ .

---

(٨) كان بعض الزملاء قد تقدموا بطلب جماعى لحضور اجراءات تنفيذ حكم الاعدام طبقاً للقانون . وكانت محاولة ذكية ليعلموا بوقت تنفيذ الحكم .

(٩) كان يحركنا كبرياء ... ألا نسمح لإسرائيل أبدا أن تفرض شروطها ... أن ينفذ حكم الاعدام على وطنيين مصريين رهنا للانسحاب من سيناء ... كنا نريد أن نفوت الفرصة ... يحركنا كما قلت كبرياء وطنى .. لكن الموج كان أكبر منا ... وكنا نحرث فى بحر .

وتوجهت لإدارة المدعى العام العسكرى وبصحبتى زملاء المكتب الذين كانوا قد لحقوا بى . وكان المقر يخيم عليه الظلام الشديد على غير العادة . والحراسة مشددة ... وطلبت من الحراسة أن أقابل الضابط النوبتجى .. أو أى مسئول .. وكانت قد حضرت عربة أخرى تقل مجموعة من المحامين من غير الموكلين فى القضية .. وخلفهم عربتا مخابرات ...

وجاء من قال إنه المسئول .. وحاولت أن أعرف منه على نحو صريح .. ولم أتمكن ... لكن كانت إجابات الرجل أنى « عسكرى سابق وأعلم الأوامر .. وأنه على أن أنصرف » كفيلة بأن أفهم ... لكنى لم أعرف تحديداً هل تم تنفيذ الحكم فى خالد وحسين من عدمه ...

وتوجهنا إلى سجن الاستئناف .. هناك حجرة الشنق ... وكانت المصفحات تملأ المنطقة ابتداء من جامع السبع بنات حيث تقاطع شارع الأزهر وشارع بور سعيد وحتى مستشفى أحمد ماهر تقريبا ... وعربات ملاكى على جانبى الطريق .. عليها ما يفيد أنها عربات جهات رسمية والعيون تتربص بالعربة التى نستقلها ،كان كافياً أن نرى حجرة الإعدام مضاءة بكشافات ضوئية عالية ينبعث ضوؤها من خلف مبنى مديرية أمن القاهرة لنعلم أن هناك تنفيذاً إما يتم أو على وشك أن يتم . وكانت كل محلات المنطقة على غير العادة ما زالت مفتوحة رغم أن الوقت قد قارب على الواحدة صباحاً .

وعدنا أدراجنا إلى حيث باقى المتهمين وقد انهارت مقاومتى لمنع دموعى ... وبذلت والدة خالد جهداً كبيراً لإقناعى بأن ما يحدث منى لا يتفق والدين وأن ابنها شهيد .. ويكفى تشابه اسمى واسمه .. وأنى ابنها ... وكان ما تقوله برباطة جأش عظيمة كفيلا بأن أفقد القدرة على التحكم فى دموعى .

ونزلنا جميعاً ... كل الذين حضروا ... إلى حيث سجن الاستئناف ... وأمام البوابة ما بين مبنى المديرية والسجن ، توقفنا أمام الحراسة المكثفة . وطلبنا مقابلة المسئول فى السجن ...

جاء أحد لواءات الشرطة ... قدمت له صورة من اخطار المدعى العام العسكرى . وأفهمناه أننا حضرنا بناء على هذا الخطاب ودخل الرجل ليستأذن فى دخولنا ... وعندما عاد بعد ما يقرب من خمس دقائق كان مختلف الملامح ... شعره قد تطاير ... قميصه الأبيض الذى يرتديه خرج من البنطلون ... نظرت لمن حولى لأبدى ملاحظتى فاكتشفت أنه شخص غريب . ضخم الجثة طويل ... وبجواره أيضا واحد بنفس المواصفات ... عن اليسار .

كيف تم فصلنا عن بعض كمحامين ومتى ؟ وكيف ؟ لم نعرف ... وسمعنا اللواء يقول ...

سيادة النائب مش جوه ... ولا سيادة النائب ... ولا وكيل النيابة ولا عبد الحميد ... ولا أحد مطلقاً ... أنتم عايزين إيه مفيش حاجة ... ابعدوا عن هنا .... ، وقطع استرساله فيما يقول ثلاثة اصطحبوه إلى الداخل وثلاثة آخرون جاءوا ليتحدثوا بهدوء ....

ـ ليس لنا علاقة بهذا الخطاب ...

□ وقع لنا على الصورة بهذا المعنى .

ـ لا ...

□ نريد إثبات أننا حضرنا لإخلاء مسئوليتنا .

ـــ ليست مسئوليتنا .

□ ماذا نفعل ؟

ـــ لا أعرف .

□ نريد أن نثبت حالة .

ـــ توجهوا لمديرية الأمن ...

وتوجهنا إلى مديرية الأمن .. وبهدوء أبلغنا ضابط دون أن نوضح له مقصدنا : توجهوا إلى قسم الدرب الأحمر .. نحن نحرر محاضرنا هناك ....

وتوجهنا إلى قسم الدرب الأحمر ... دخلنا جميعاً .. (المحامون أحمد مجاهد . وعبد الحليم مندور وعبد الحليم رمضان . وعفت عبد السلام .) وغيرهم (٢٠ محامياً)

ورفض المسئول فى القسم اجراء أى شيء « إلا بعد حضور البيك ضابط المباحث وسعادة الباشا المأمور » على حد قوله .

وحضر رئيس المباحث ومعه رجاله ... والمأمور وحوله مجموعة من رجاله .... وأحيط القسم بحراس من قوات الأمن . وكان أول ما قابلنا به المأمور من تحية هو « اخرجوا بره ... محامين إيه .. يلعن أبو ده يوم أسود ... ويلعن أبو اليوم اللى اشتغلت فيه ضابط » .

كان الرجل منكوش الشعر ... بياض عينيه تحول إلى لون الدم ..حمرة وجهه تحولت إلى زرقة داكنة ....

وكاد أن يحدث اشتباك بالأيدى ... وخرجنا من القسم حيث قابلنا أحد الذين يرتدون معطفا أبيض وبصحبته أحد الجنود يحمل صندوقاً من الشوبيس البرتقال .. ما إن لمحنا حتى قال ...[١٠]

« ما خلاص ما تروحوا تروحوا .... »

وكان خالد وحسين فى ذات الوقت تقريباً الثالثة من صباح الخميس ١٥/ ٤/ ١٩٨٢ ربما يتناولان سحورهما ، كل فى زنزانته أو أنهما يعدان أنفسهما لمواجهة ميدان الرماية الذى أعد فى الجبل الأحمر وتحددت له الساعة ٦٠٠ أو السادسة صباحاً موعداً للتنفيذ .

ودفن الخمسة فى مكان واحد .. قبر واحد .. لم يسمح لأى مخلوق أن يعرفه .

وبعد ظهر اليوم نفسه غادر القاهرة إلى تل أبيب وزير الزراعة الاسرائيلى اريل شارون بعد أن أمضى فى القاهرة ٢٤ ساعة فى زيارة عمل [١١] .

□□

---

(١٠) انظر تصديق رئيس الجمهورية على الحكم وتنفيذ الحكم ـــ الوثائق .

(١١) راجع صحف الجمعة ١٩٨٢/٤/١٦ وبالذات الصفحة الأخيرة من جريدة الأهرام « بدون عنوان » وبها خبر عن نقل النائب العام لمستشفى المقاولون العرب لإصابته بانهيار عصبى مفاجيء ! !

حاولت قدر جهدى المتواضع أن أعرض للقضية .. وعلى قدر ماحملته ذاكرتى .. وماقلته خلال الأوراق السابقة كان جزءاً من كل .. ولربما يكمل بعدى آخرون هذا الجهد بما يضع الحقيقة كاملة أمام الشعب .

وفى القضايا السياسية كثيراً مايكون الحكم معروفا سلفاً ..وتبقى المغامرة من جانب المحامى أن يخوض فى دعوى يعلم أن حكمها معروف سلفاً . لكن فى هذه القضية كانت مهمة المحامين لا أن يترافعوا لإنقاذ أرواح المتهمين لأنهم اعتبروا أنفسهم فى عداد الشهداء ... ولكن ليترافعوا ضد المجنى عليه باعتباره الجانى ... لقد عبر المتهمون عما أرادوا بالرصاص .. وبقى علينا أن نصوغ لهم ماقالوه بالكلمات والمستندات ...

من أجل مصر ... ومن أجل شعبها ... ومن أجل ألا تتكرر التجربة فى تاريخها المستقبلى .

ومن أجل أن نعى جميعاً ... حكاماً ومحكومين معنى الرسالة التى صاغها رجال من القوات المسلحة مرة فى ١٩٧٣/١٠/٦ ومرة أخرى فى ١٩٨١/١٠/٦ . كما لوكان قدر رجالنا العسكريين أن تكون مهمتهم دائما هى رفع رءوسنا ...

فهل وعينا الدرس ؟.. أم نسيناه ؟

هل فهمنا الرسالة ؟.. أم مازال البعض يحمل أعواد الكبريت ؟

وهل تعلمنا منه ؟.. أم تعودنا أن ننسى دروس التاريخ ؟

الجيزة ــ ١٩٨٦